مكتب العمل الدولي

مجلس الإدارة

الدورة 337، جنيف، 24 تشرين الأول/ أكتوبر - 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019

الوثيقة: GB.337/POL/4

POL

قسم وضع السياسات
جزء التعاون الإنمائي

التاريخ: ٣٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩
الأصل: إنكليزي

البند الرابع من جدول الأعمال

البرنامج المعزز للتعاون الإنمائي من أجل الأراضي العربية المحتلة

غرض الوثيقة

تقدم هذه الوثيقة تقريراً عن التقدم المحرز وعن عمليات تدخّل منظمة العمل الدولية المخطط لها في سياق برنامج التعاون الإنمائي في الأراضي العربية المحتلة. وتسلط الضوء على المبادرات الجارية لمنظمة العمل الدولية سعياً إلى معالجة وضع العمال والتحديات الرئيسية المطروحة.

وفي سياق الوضع المتدهور لعمل واستخدام العمال في الأراضي المحتلة، وفي غزة خاصة، فإن مجلس الإدارة مدعو إلى ما يلي: "١" أن يدعم المكتب في زيادة تعزيز برنامج العمل اللائق والعدالة الاجتماعية للشعب الفلسطيني؛ "٢" أن يحيط علماً بالإنجازات المحققة منذ الفترة الأخيرة التي شملها التقرير؛ "٣" أن يحيط علماً بالتقدم المحرز بشأن إصلاح قانون العمل وأن يزيد من دعمه باعتباره معلماً هاماً لتحقيق إدارة سديدة للعمل؛ "٤" أن يحيط علماً بالحاجة إلى توسيع نطاق الشراكات والموارد وتنويعها وتقويتها من أجل تعزيز العمل اللائق للفلسطينيين، نساءً ورجالاً.

الهدف الاستراتيجي المعني: لا ينطبق.

النتيجة الرئيسية المعنية/ المحرك السياسي المشترك: لا ينطبق.

الانعكاسات السياسية: لا توجد.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: لا توجد.

إجراء المتابعة المطلوب: لا يوجد.

الوحدة مصدر الوثيقة: المكتب الإقليمي للدول العربية، التابع لمنظمة العمل الدولية.

الوثائق ذات الصلة: مكتب العمل الدولي: *وضع عمال الأراضي العربية المحتلة*، تقرير المدير العام، ملحق، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٨، جنيف، ٢٠١٩.

توخياً للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة منظمة العمل الدولية، فإن وثائق مجلس الإدارة الصادرة قبل الدورات وبعدها لن تكون مطبوعة. أما الوثائق الصادرة أثناء الدورات فهي الوحيدة التي ستُطبع بعدد محدود وتوزع على أعضاء مجلس الإدارة. وجميع وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org/gb.

أولاً- معلومات أساسية

١. تقدم هذه الوثيقة تقريراً عن التقدم المحرز وعن عمليات تدخّل منظمة العمل الدولية المخطط لها في سياق برنامج التعاون الإنمائي في الأراضي العربية المحتلة. وهي تغطي نشاط المنظمة في الأرض الفلسطينية المحتلة بموجب البرنامج الفلسطيني الثاني للعمل اللائق للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢، المنفذ بالشراكة مع مؤسسات الحكومة والشركاء الاجتماعيين. وتسلط الوثيقة الضوء على مبادرات منظمة العمل الدولية سعياً إلى معالجة وضع العمال والتحديات الرئيسية المطروحة منذ الفترة الأخيرة التي شملها التقرير.

٢. وخلال الفترة قيد الاستعراض، ظل الاقتصاد الفلسطيني وما يرتبط به من مخرجات سوق العمل وسبل عيش الفلسطينيين متأثراً تأثراً بالغاً بالاحتلال المستحكم والآخذ في التوسع وما يترافق معه من قيود لا تحصى والافتقار الشامل إلى آفاق مستقبلية.[١] كما أن احتمالات التوصل إلى اتفاق سلام منخفضة. أضف إلى أن عملية المصالحة الفلسطينية قد توقفت. وفي غزة، لا يزال الوضع مزرياً، حيث أدى الحصار المستمر إلى تجفيف اقتصاد غزة وقاعدتها الإنتاجية[٢] وأثقل على حياة الناس وسبل عيشهم. وكان عدد القتلى في عام ٢٠١٨ هو الأعلى منذ الحرب على غزة عام ٢٠١٤، حيث قتل مئات الأشخاص وأصيب الآلاف منذ بدء مظاهرات "مسيرة العودة الكبرى"، التي أثرت على العمال في قطاعات معينة مثل الصحة والصحافة، وألقت عبئاً على النساء اللواتي أصبحن المعيلات أو القائمات بالرعاية الرئيسيات.

٣. وزاد تباطؤ النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث وصل إلى أقل من ١ في المائة عام ٢٠١٨؛ وانكمش الاقتصاد في غزة بنسبة ٦,٩ في المائة. وواصل دعم المانحين مساره الهبوطي، حيث وصلت المساعدات الخارجية للميزانية إلى نصف ما كانت عليه عام ٢٠١٣.[٣] وأدى الخلاف بشأن تحويل إسرائيل لإيرادات الضرائب إلى السلطة الفلسطينية إلى أزمة مالية حادة للسلطة الفلسطينية في عام ٢٠١٩، مما زاد من تهديد الآفاق الاقتصادية.[٤]

٤. وتتجلى الحالة الاقتصادية المتدهورة في سوق العمل المتداعي. فقد تراجعت مشاركة القوى العاملة بقدر أكبر في عام ٢٠١٨، حيث شارك في سوق العمل ٤٣,٥ في المائة فقط من الفلسطينيين في سن العمل (وهو أحد أدنى المعدلات في العالم). وارتفع إجمالي البطالة في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى ٢٦,٣ في المائة. وكان الدافع الرئيسي لهذه الاتجاهات هو حالة سوق العمل المتدهورة بشكل حاد في غزة، حيث بلغت البطالة ٤٣,٢ في المائة في عام ٢٠١٨. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فإنها قد ترمي بنصف عدد الأشخاص النشطين اقتصادياً في شباك البطالة في وقت قريب.

٥. والنساء الفلسطينيات، وكثيرات منهن من ذوات المهارات العالية، محرومات بشكل خاص في عالم العمل. ولا يزال معدل مشاركة النساء في القوة العاملة منخفضاً، بنسبة تبلغ ١٧,٣ في المائة. ونسبة البطالة بين النساء مرتفعة على نحو هائل حيث تبلغ ٤١,٩ في المائة. علاوة على ذلك، لا تزال الفجوة في الأجور بين الجنسين قائمة؛ فالنساء العاملات يكسبن أقل من نظرائهن الذكور بنسبة ٢٥ في المائة. كما عانى الشباب الأمرّين من الظروف العصيبة في سوق العمل، حيث بلغت نسبة البطالة بين الشباب ٤٢,٢ في المائة (و٦٥,١ في المائة في غزة).

[١] مكتب العمل الدولي: *وضع عمال الأراضي العربية المحتلة*، تقرير المدير العام، مؤتمر العمل الدولي، ملحق، الدورة ١٠٨، ٢٠١٩.

[٢] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: *تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة*، تقرير إلى مجلس التجارة والتنمية، الدورة ٦٥، ٢٠١٨.

[٣] صندوق النقد الدولي: *الضفة الغربية وغزة: تقرير إلى لجنة الارتباط الخاصة*، ٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨.

[٤] مجموعة البنك الدولي: *المرصد الاقتصادي وتقرير إلى لجنة الارتباط الخاصة*. ٣٠ *نيسان/ أبريل* ٢٠١٩.

٦. وبالإضافة إلى ٣٤٠ ٠٠٠ شخص عاطل عن العمل في الأرض الفلسطينية المحتلة، هناك مجموعة متزايدة من اليد العاملة ناقصة الاستخدام، بلغ مجموعها ١٣٥ ٠٠٠ عامل في عام ٢٠١٨. وهي تتألف في المقام الأول من العمال المحبطين، وهم الأشخاص الجاهزون والراغبون في العمل، الذين سعوا مؤخراً إلى الحصول على عمل لكنهم سرعان ما انصرفوا عن هذا المسعى بسبب ظروف سوق العمل، بما في ذلك انعدام فرص الاستخدام المناسبة. وارتفع عدد العمال المحبطين بنسبة ٧٨ في المائة في عام ٢٠١٨ ليبلغ ٨٣ ٠٠٠ عامل - جميعهم تقريباً في غزة.

٧. وأكد المدير العام في ملحق تقريره المقدم إلى الدورة ١٠٨ (٢٠١٩) لمؤتمر العمل الدولي، بعنوان *وضع عمال الأراضي العربية المحتلة*، أن نقاط الانهيار بالنسبة للأرض الفلسطينية المحتلة تلوح في الأفق منذ فترة، محذراً بصورة خاصة من أن غزة على قاب قوسين من الانهيار. وشدد على أنه في سياق استمرار الصراع والتوتر، "فإن الأمل ضئيل في حصول تحسنات مفيدة ومستدامة في أسواق العمل في الأراضي العربية المحتلة". وأشار المدير العام كذلك إلى أن "من شأن سوق العمل في غزة والضفة الغربية أن تزدهر إذا سنحت لها الفرصة. وليس من سبب باطني المنشأ للتراجع الاقتصادي وارتفاع البطالة".

ثانياً- التقدم العام المحرز في البرنامج وتطور الشراكات

٨. شهدت الفترة المشمولة بالتقرير استمرار تنفيذ *البرنامج الفلسطيني الثاني للعمل اللائق* للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ تمشياً مع *أجندة السياسات الوطنية* للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢، *واستراتيجية قطاع العمل* للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢، *وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية: دولة فلسطين* للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ وأهداف التنمية المستدامة. وبالاستناد إلى البرنامج الفلسطيني الأول للعمل اللائق، يعطي البرنامج الفلسطيني الثاني للعمل اللائق الأولوية لاتخاذ إجراءات بشأن العمالة وسبل العيش والإدارة السديدة لسوق العمل وحقوق العمال والضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية، مع زيادة التركيز على تعزيز الحوار الاجتماعي والحرية النقابية.

٩. ويتكوّن برنامج التعاون الإنمائي الحالي لمنظمة العمل الدولية في الأرض الفلسطينية المحتلة من حافظة تدخّلات تبلغ قيمتها زهاء ٥,٤ مليون دولار أمريكي. ويخصص ٤٥ في المائة من الموارد للعمل على تعزيز إدارة العمل التي تراعي قضايا الجنسين وتعزيز حقوق العمال من خلال تحسين آليات الحوار الاجتماعي (الأولوية ٢ للبرنامج الفلسطيني الثاني للعمل اللائق). ويخصص ٣٢ في المائة أخرى لدعم وضع وتنفيذ نظام الضمان الاجتماعي وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل الجميع (الأولوية ٣ للبرنامج الفلسطيني الثاني للعمل اللائق) و٢٣ في المائة لتعزيز العمالة وسبل العيش في صفوف الفلسطينيين، نساءً ورجالاً (الأولوية ١ للبرنامج الفلسطيني الثاني للعمل اللائق).

١٠. إن حافظة التعاون الإنمائي الجارية لمنظمة العمل الدولية هي حصيلة الموارد التي تم حشدها في السنوات السابقة والمساهمات الطوعية الجديدة المتلقاة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عن طريق شراكات موسعة مع المانحين الثنائيين الحاليين والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية، بالإضافة إلى مخصصات الحساب التكميلي للميزانية العادية لمنظمة العمل الدولية للأرض الفلسطينية المحتلة. وقد حافظت حكومة الكويت على مساهمتها السنوية البالغة ٥٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي لدعم البرنامج الفلسطيني الثاني للعمل اللائق بالكامل. كما شهدت الفترة المشمولة بالتقرير توقيع اتفاقين بين كيانات الأمم المتحدة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال المساواة بين الجنسين بمبلغ إجمالي قارب ١,٥ مليون دولار أمريكي. ويتعلق الاتفاق الأول بالمرحلة الثانية من مشروع مشترك، تموله الحكومة الإيطالية وبدأ عام ٢٠١٧، لتعزيز العمل اللائق للمرأة الفلسطينية؛ بينما يشكل الاتفاق الثاني جزءاً من برنامج إقليمي مشترك تموله الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي بشأن "النهوض بالعمالة المنتجة والعمل اللائق للمرأة في مصر والأردن وفلسطين."

١١. ووقعت منظمة العمل الدولية أيضاً اتفاق شراكة بين القطاعين العام والخاص مع منظمة التعاون من أجل تنمية البلدان الناشئة، وهي منظمة غير حكومية إيطالية، في كانون الأول/ يناير ٢٠١٩، من أجل توسيع دعمها طويل الأمد للتنمية التعاونية في الأرض الفلسطينية المحتلة. بالإضافة إلى ذلك، خصصت منظمة العمل الدولية ١,٣ مليون دولار أمريكي من الحساب التكميلي للميزانية العادية لمنظمة العمل الدولية لإتاحة المجال لمواصلة الدعم في مجالات الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي وتفتيش العمل والسلامة والصحة المهنيتين في الأرض الفلسطينية المحتلة.

١٢. وفيما يتعلق باحتمالات إقامة شراكات جديدة، فإن منظمة العمل الدولية هي حالياً في المراحل النهائية من التفاوض على اتفاق مع الحكومة الإيطالية بمبلغ ١,٥ مليون يورو لدعم عمل هيئة العمل التعاوني المنشأة حديثاً. علاوة على ذلك، من المرجح أن يدعم صندوق التنمية المستدامة برنامجاً مشتركاً بين منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي لتعزيز أرضية عالمية وشمولية للحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن. وسيكون البرنامج امتداداً للدعم طويل الأمد الذي قدمته منظمة العمل الدولية كما أنه سيعزز هذا الدعم للارتقاء بالحماية الاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

١٣. ومن أجل زيادة تعزيز برنامج العمل اللائق في الأرض الفلسطينية المحتلة واستجابة لطلب مقدم في مؤتمر العمل العربي خلال دورته في آذار/ مارس ٢٠١٩، تعهدت منظمة العمل الدولية بالمساعدة في تنظيم اجتماع للمانحين في المستقبل القريب لدعم استحداث فرص عمل للفلسطينيين، نساءً ورجالاً.

١٤. ومنذ عام ١٩٩٥، احتفظت منظمة العمل الدولية بممثلية لها في القدس تضمّ أربعة من موظفي الميزانية العادية في القدس، بدعم من المكتب الإقليمي للدول العربية. ويجري حالياً تعيين ثلاثة من موظفي التعاون الإنمائي من أجل توفير الدعم للتخفيف من عبء العمل المتزايد في مجالي المساواة بين الجنسين والحماية الاجتماعية.

ثالثاً- استعراض التقدم المحرز والإنجازات في مجالات العمل الرئيسية

١- تعزيز فرص العمل وسبل العيش للفلسطينيين، نساءً ورجالاً

١٥. واصلت منظمة العمل الدولية تعزيز القدرة على تحليل سوق العمل واستحداث العمالة المستدامة وتطوير سوق العمل في الأرض الفلسطينية المحتلة. وشمل ذلك دعم الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية في صياغة خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢، التي اعتمدها مجلس إدارته عام ٢٠١٨. وكانت الخطة قد وضعت تمشياً مع الدراسة التشخيصية للعمالة في الأرض الفلسطينية المحتلة لعام ٢٠١٨، وتهدف إلى تحسين إدارة سوق العمل وأدائه ووضع العمالة عموماً للفلسطينيين، نساءً ورجالاً. كما استمرت منظمة العمل الدولية بتقديم الدعم الاستشاري التقني إلى وزارة العمل والشركاء الاجتماعيين من أجل إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات لصياغة سياسة عمالة وطنية وخطة عمل وطنية.

١٦. وبناءً على طلب وزارة العمل والشركاء الاجتماعيين، أجرت منظمة العمل الدولية دراسة بشأن الحد الأدنى للأجور في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ وقد نوقشت نتائجها الأولية مع الهيئات المكونة الثلاثية واللجنة الوطنية للأجور في تموز/ يوليه ٢٠١٩. وستتجلى هذه المشاورات في تقرير لمنظمة العمل الدولية، سيتضمن إرشادات تتعلق بعملية تحديد الحد الأدنى للأجور في الأرض الفلسطينية المحتلة.

١٧. وخلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، دعمت منظمة العمل الدولية جهود الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني بغية تعزيز قدرتهما على إعداد البيانات الإحصائية والتوقعات والتحليلات اللازمة لتحسين التخطيط ووضع السياسات في مجالي الاستخدام والعمل. وأسفرت هذه الشراكة عن إدراج فصل عن العمل في تقرير *"المرصد الاقتصادي"*، لإدراج توقعات سوق العمل وتقديم بيانات وتحليلات في سياق الإطار الجديد للمؤشرات العالمية بشأن أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالعمل اللائق.

١٨. علاوة على ذلك، استفاد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى جانب المكاتب الإحصائية من ١٥ بلداً عربياً، من دورات تدريبية إقليمية حول قياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالعمل اللائق، نظّمت في شباط/ فبراير ٢٠١٩ كجزء من مبادرة إقليمية بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث. وقد عززت هذه الدورات التدريبية التبادلات بين النظراء واستكشفت قيام شراكات لتحسين رصد أهداف التنمية المستدامة وتقديم التقارير عنها.

١٩. وواصلت منظمة العمل الدولية في عام ٢٠١٨ دعم القطاع التعاوني ونظام إدارته السديدة الجديد، بما يتماشى مع قانون الجمعيات التعاونية (المرسوم بقانون رقم ٢٠ لعام ٢٠١٧) والممارسات الجيدة الدولية. ووضعت منظمة العمل الدولية اللمسات الأخيرة على تقييم مؤسسي لمتطلبات التطوير القانوني والتنظيمي والتقني من أجل التنفيذ الفعال للقانون، بهدف تفعيل هيئة العمل التعاوني. وستواصل التركيز على بناء قدرات الأعضاء في هذا القطاع، بما في ذلك الجمعيات والاتحادات التعاونية والموظفون الأساسيون في هيئة العمل التعاوني ومنشآتها التعليمية والمالية التابعة، وهي معهد التنمية التعاونية وصندوق التنمية التعاونية.

٢- تعزيز الإدارة السديدة للعمل وتحقيق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل من خلال الحرية النقابية وتقوية المفاوضة الجماعية وتحسين آليات الحوار الاجتماعي

٢٠. واصلت منظمة العمل الدولية دعم تعزيز الإطار التشريعي بشأن المسائل المتعلقة بالعمل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعيد وضع عملية إصلاح قانون العمل في مسارها الصحيح وتم بلوغ مراحل مهمة. وفي أعقاب الدعم التقني وبناء القدرات المقدم إلى اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، الذي سهل بلورة مواقفها بشأن قانون العمل، أجرت منظمة العمل الدولية استعراضاً شاملاً لقانون العمل، بما في ذلك من منظور المساواة بين الجنسين.

٢١. ومنذ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨، سهّلت منظمة العمل الدولية سلسلة من المشاورات الثلاثية بهدف إرشاد عملية استعراض قانون العمل بما يتماشى مع معايير العمل الدولية، بما فيها المساواة بين الجنسين. وزادت منظمة العمل الدولية من دعمها لعملية الإصلاح من خلال إعداد وثيقة قضايا تتضمن توصيات محددة بشأن التعديلات اللازمة. ويتمثل أحد مجالات الإصلاح المقترحة في الاستجابة للشواغل المتعلقة بالعقبات القانونية القائمة أمام المساواة بين الجنسين. وستنظم منظمة العمل الدولية مشاورات المتابعة مع الهيئات المكونة الثلاثية في الربع الأخير من عام ٢٠١٩ من أجل صياغة التعديلات المقترحة على القانون.

٢٢. واستجابة لطلب وزارة العمل في عام ٢٠١٨، سهلت منظمة العمل الدولية إجراء حوار اجتماعي ثنائي وثلاثي بشأن مشروع قانون التنظيم النقابي بهدف الحصول على توافق في الآراء وفي الوقت ذاته ضمان مواءمة مشروع القانون لمعايير العمل الدولية، ولا سيما اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ١٩٤٨ (رقم ٨٧)، واتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨). وأسفر هذا الحوار عن مشروع ثانٍ، ناقشه العمال والحكومة في تموز/ يوليه ٢٠١٩ بغية توضيح تطبيق معايير العمل الدولية على أحكامه.

٢٣. واتخذت منظمة العمل الدولية أيضاً إجراءات لزيادة عضوية المرأة الفلسطينية في النقابات العمالية. ودعمت الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في توعية ٢٥٠٠ امرأة عاملة في الضفة الغربية وغزة بحقوقهن العمالية وحقهن في التنظيم، وأسفر عن ذلك انضمام ١٢٠٠ امرأة إلى الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين كأعضاء جدد.

٢٤. وواصلت منظمة العمل الدولية معالجة القضايا المتعلقة بتفتيش العمل والسلامة والصحة المهنيتين مع هيئاتها المكونة الثلاثية، بطرق منها دعم أتمتة تفتيش العمل وتحسين الامتثال لمعايير العمل الدولية وتحسين معارف وقدرات هيئة تفتيش العمل. واستمر البرنامج الذي بدأ في أواخر عام ٢٠١٧، في إحراز التقدم في أتمتة أنشطة تفتيش العمل وتطوير قواعد البيانات الالكترونية المرتبطة بتفتيش العمل والسلامة والصحة المهنيتين، طوال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩.

٢٥. وختاماً، أجرت منظمة العمل الدولية سلسلة من الدورات التدريبية لمفتشي العمل في عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ بشأن تفتيش العمل المراعي لقضايا الجنسين، مع التركيز على توثيق ورصد الانتهاكات القائمة على نوع الجنس في مكان العمل. وستواصل منظمة العمل الدولية العمل على استعراض وتحسين أدوات تفتيش العمل المتاحة من أجل ضمان مراعاتها لقضايا الجنسين والإسهام في توسيع نطاق الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في عالم العمل.

٣- دعم تنفيذ وإنشاء نظام الضمان الاجتماعي الفلسطيني وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية للجميع

٢٦. تبقى إصلاحات الضمان الاجتماعي أولوية بالنسبة إلى السلطة الفلسطينية والشركاء الاجتماعيين. ففي أعقاب الاحتجاجات على قانون الضمان الاجتماعي الجديد (المرسوم بقانون رقم ١٩ لعام ٢٠١٦) منذ أواخر عام ٢٠١٨، تم تعليق تطبيق القانون وفصل غالبية موظفي مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطينية. وفي ضوء هذه التطورات، استمرت منظمة العمل الدولية في دعم المؤسسة تقنياً ومالياً من أجل ضمان الحفاظ على رأس المال المعرفي الذي جمعته خلال السنوات الماضية.

٢٧. وبناءً على طلب من وزارة العمل، أعدت منظمة العمل الدولية مذكرة تقنية في آذار/ مارس ٢٠١٩ تقيّم فيها الانعكاسات القانونية والمالية للتعديلات المقترحة على قانون الضمان الاجتماعي من قبل فريق عمل تقني، مع مراعاة مبادئ ومعايير منظمة العمل الدولية ومبادئ الإدارة السديدة والمبادئ المالية الدولية. واستناداً إلى نتائج التقييم والمشاورات مع مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطينية والهيئات المكونة الثلاثية، سوف تدعم منظمة العمل الدولية خطة طوارئ لإعادة إصلاحات الضمان الاجتماعي إلى مسارها السليم. وعلى وجه التحديد، ستدعم منظمة العمل الدولية إجراء حوار وطني شامل وتنمية قدرات المؤسسات الحكومية ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال المعنية، وكذلك منظمات المجتمع المدني الأوسع، فيما يتعلق بقضايا الحماية الاجتماعية. كما ستدعم تصميم وتنفيذ حملة توعية واستراتيجية تواصل بشأن إصلاحات الضمان الاجتماعي.

٢٨. وأجرت منظمة العمل الدولية أيضاً تقييماً اكتوارياً لنظام معاشات القطاع العام، بهدف مساعدة مجلس هيئة المعاشات الفلسطينية لضمان الاستدامة المالية طويلة الأجل للهيئة. بالإضافة إلى ذلك، تجري منظمة العمل الدولية تقييماً بشأن أرضية الحماية الاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة للمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة.

رابعاً- الخطوات المقبلة

٢٩. في ضوء تدهور حالة عمل واستخدام العمال وأسرهم، لا سيما في غزة، وعلى الرغم من النطاق المحدود أمام الفلسطينيين لتحسين توقعات سوق العمل في الأرض الفلسطينية المحتلة، لا تزال هناك حاجة مستمرة إلى تعزيز الإدارة السديدة والمؤسسات الفعالة. وهناك حاجة أكثر من أي وقت مضى، إلى دعم تطوير نظام الضمان الاجتماعي لكونه ركيزة أساسية لبناء الدولة الفلسطينية، من أجل توفير الحماية للعمال خارج القطاع العام وضخ الحياة في القطاع الخاص الشاحب.

٣٠. وبالمثل، فإن الدعم المقدم إلى الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية والذي تم تسليط الضوء عليه في توجيهات مجلس الإدارة في دورته ٣٣٤ (تشرين الأول/ أكتوبر – تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨)، يمكن أن يساهم في تنشيط الاقتصاد وكذلك في تحسين إدارة سوق العمل وأدائه ووضع العمالة عموماً للفلسطينيين، نساءً ورجالاً.

٣١. وينبغي أن تحسّن الشراكات والموارد واسعة النطاق والمتنوعة والمعززة، قدرة المكتب على تعزيز العمل اللائق للفلسطينيين، نساءً ورجالاً، وهو هدف لا تقتصر أهميته عليه فحسب، بل على تموضعه في صميم برنامج عام ٢٠٣٠ وفي السعي إلى بناء الدولة والتماسك الاجتماعي.

مشروع استنتاج

٣٢. ***أحاط مجلس الإدارة علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة GB.337/POL/4.***